Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale

Vol 15 N°…02,
Année 2021
EISSN : 2600-6502

دور مؤشرات الحوكمة كأحد الإصلاحات المؤسساتية في النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1996-2018) باستخدام منهج ARDL

THE ROLE OF GOVERNANCE INDICATORS AS ONE OF THE INSTITUTIONAL REFORMS IN ALGERIA'S ECONOMIC GROWTH STANDARD STUDY OF THE PERIOD (1996-2018) USING THE ARDL CURRICULUM

عابد سليمة[1] * ، حاكمي بوحفص[2]

[1] جامعة وهران 02 محمد بن أحمد، مخبر الإصلاحات الاقتصادية والاندماج الجهوي والإقليمي؛ فرقة بحث الإصلاحات المؤسساتية والتشريعية (الجزائر)abed.salima@univ-oran2.dz

[2] جامعة وهران 02 محمد بن أحمد، مخبر الإصلاحات الاقتصادية والاندماج الجهوي والإقليمي؛ فرقة بحث الإصلاحات المؤسساتية والتشريعية (الجزائر)Hakmi.bouhafs@univ-oran2.dz

تاريخ الاستلام : 2020/07/17 ؛ تاريخ المراجعة : 2021/08/05 ؛ تاريخ القبول : 2021/10/19

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية لإظهار أهمية مؤشرات الحوكمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي؛ والجزائر كغيرها من الدول تبنت الإصلاحات المؤسساتية لذا سنحاول إظهار أهميتها في النمو الاقتصادي وذلك بالتركيز على أهمية إصلاح مؤشرات الحوكمة كأحد أهم الإصلاحات المؤسساتية وتأثيرها على النمو الاقتصادي من خلال دراسة قياسية باستخدام منهج ARDL للفترة (1996-2018)؛

وقد خلصت الدراسة إلى أن الجزائر غير مستقرة لا سياسيا ولا اقتصاديا الأمر الذي أثر على رفع معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات الحوكمة، الإصلاحات المؤسساتية، إجمالي الناتج المحلي، النمو الاقتصادي، معدل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

تصنيف JEL: O43، C10.

ABSTRACT:

This paper aims to demonstrate the importance of governance indicators in raising economic growth rates; Algeria, like other countries, has adopted institutional reforms and we will therefore try to demonstrate its importance to economic growth by focusing on the importance of reforming governance indicators as one of the most important institutional reforms and their impact on economic growth through a standard study using the ARDL approach for 1996-2018;

The study concluded that Algeria is unstable, politically or economically, which has affected the rise of economic growth rates and hence the per capita GDP.

Key words: Governance indicators; institutional reforms; GDP; economic growth; GDP per capita.

Jel Classification Codes: O43, C10.

* عابد سليمة salimaabed838@yahoo.fr

دور مؤشرات الحوكمة كأحد الإصلاحات المؤسساتية في النمو الاقتصادي في الجزائر :دراسة قياسية للفترة (1996-2018) باستخدام منهج ARDL ـــــــــ ص ص (1-14)

مقدمة:

عانى الاقتصاد الجزائري من العديد من الإختلالات والإختلافات الداخلية والخارجية التي تراكمت وإزدادت حدة مع مطلع التسعينيات، الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية إلى اتخاذ العديد من الإصلاحات الاقتصادية؛ وكغيره من البرامج والأنظمة الاقتصادية فانه يشمل على ما هو ايجابي وسلبي، ومن الأسباب الداعية إلى الجيل الثاني من الإصلاحات، إغفال البعد المؤسسي؛ وبناءا على ذلك انتهجت الجزائر كغيرها من الدول إصلاحات مؤسساتية والتي تدخل ضمن إصلاحات الجيل الثاني منها تبني مؤشرات الحوكمة والتي لها دور مهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي رفع معدلات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي؛ ولإثبات ذلك من عدمه في الجزائر قمنا بدراسة قياسية لدور مؤشرات الحوكمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي؛ من خلال منهج **ARDL** للفترة (1996-2018)؛ ولمعالجة الموضوع طرحنا الإشكالية التالية:

إشكالية البحث :لمعالجة الموضوع تطرح هذه الدراسة الاشكالية التالية**:**

ما هو دور مؤشرات الحوكمة المؤسساتية في رفع معدلات النمو الاقتصادي؟

بالإضافة إلى الأسئلة الفرعية التالية**:**

- ما هو محتوى مؤشرات الحوكمة المؤسساتية؟
- كيف تطورت مؤشرات الحوكمة المؤسساتية في الجزائر؟
- ماهو دور مؤشرات الحوكمة المؤسساتية في رفع معدلات النمو الاقتصادي؟

فرضيات البحث: تعتمد الدراسة على الفرضيات التالية**:**

- ترتكز مؤشرات الحوكمة المؤسساتية على الجانب السياسي والاقتصادي والقانوني؛
- عرف تطور مؤشرات الحوكمة المؤسساتية تذبذبا منذ صدور أول إحصائيات في الجزائر؛
- يمكِن تحسين مؤشرات الحوكمة المؤسساتية في رفع معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي رفع معدل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي؟

منهجية البحث :يعتمد البحث على دراسة قياسية بإتباع منهج **ARDL**والتي قسمت إلى**:**

الجانب النظري: محتوى مؤشرات الحوكمة المؤسساتية.

الجانب التطبيقي: دراسة قياسية حول مؤشرات الحوكمة المؤسساتية ودورها في رفع معدلات النمو الاقتصادي (حالة الجزائر للفترة 2018/1996).

وأخيرا خاتمة نلخص فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث؛ والتوصيات.

أهداف البحث: نحاول من خلال هذه الورقة الوصول إلى مجموعة من الأهداف النظرية والتطبيقية يتمثل أهمها فيمايلي:

- معرفة محتوى مؤشرات الحوكمة المؤسساتية؛
- معرفة تطور مؤشرات الحوكمة المؤسساتية في الجزائر؛
- معرفة أهمية مؤشرات الحوكمة المؤسساتية في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

خطة الدراسة :تعتمد الدراسة على الخطة الآتية:

- محتوى مؤشرات الحوكمة المؤسساتية؛
- تطور مؤشرات الحوكمة المؤسساتية في الجزائر؛
- الدراسات السابقة؛
- دور مؤشرات الحوكمة المؤسساتية في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر (خلال الفترة 2018/1996)؛
- خاتمة.

1- محتوى مؤشرات الحوكمة المؤسساتية:

1.1- تعريف المؤشر: تعرف الحوكمة عموما بأنها التقاليد والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في دولة ما، ويشمل ذلك العملية التي تختار بواسطتها الحكومة، تراقب وتستبدل؛ كذلك قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة بفعالية؛ احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية فيما بينها؛ وبالتالي فالأبعاد الستة للحوكمة المطابقة لهذا التعريف هي:(kaufmann, Kraay, & Mastruzzi, 2008)

الشرط الأول (البعد السياسي): ويتم قياس البعد السياسي من خلال مؤشرين هما:

- **مؤشر التعبير عن الرأي والمساءلة Voice and Accountability (VA):** يقيس كل من الانتخابات الحرة والنزيهة، حرية الصحافة، الحريات المدنية، الحقوق السياسية، دور العسكر في السياسة، التغيير الحكومي، شفافية القوانين والسياسات، ونعني بالمساءلة (ابرادشة، 2014): "وجود نظام ديمقراطي يضمن خضوع الحاكمين للمساءلة أمام المحكومين مما يحفزهم على تخصيص الموارد بكفاءة وفعالية لضمان استمراريتهم في الحكم، ويرى أولسون(Olson) أنّ النظام الديمقراطي يلزم الحكام

بتجنب السعي نحو تحقيق مصالح ذاتية أنانية، ويفرض عليهم وضع السياسات العامة التي تحقق وتخدم المصلحة العامة ضمانا لاستمرار التأييد والقبول الشعبي" (زاهي و المغيربي، 2006)؛

- **مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف:(Political stability and absence of Violence (PV يعنى** بقياس الإدراكات الحسية لاحتمال ظهور أو حدوث حالة من عدم الاستقرار (نزاع مسلح، تهديد إرهاب، صراع داخلي، انقلابات عسكرية، توترات، تغييرات غير دستورية، تشقق الطبقة السياسية...)، كما يهدف مفهوم الاستقرار السياسي إلى بناء نظام سياسي شرعي وقوي يشتغل في إطار احترام سيادة الشعب والإرادة الاجتماعية، أما انعدام العنف فيعني أن النظام السياسي متواجد في بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية سليمة؛

الشرط الثاني (البعد الاقتصادي): ويتم قياسه من خلال مؤشرين هما:

- **مؤشر فاعلية الحكومة Government Effectiveness (GE):** يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم (نوعية الجهاز البيروقراطي، تكاليف المعاملات، نوعية الرعاية الصحية العامة ودرجة استقرار الحكومة أي يمثل جودة الخدمات العمومية واستغلال الإدارة؛ ففعالية الحكومة تقتضي التحسين في نوعية الخدمات العامة، ونوعية الحقوق الدنية، ودرجة استقلالية الحكومة عن الضغوط السياسية...)؛
- **مؤشر نوعية التنظيمات Regulatory Quality (RQ):** يقيس قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وتنظيمات سليمة وشفافة، وذات مصداقية؛

الشرط الثالث (البعد القانوني): يتم قياس هذا البعد هو الآخر من خلال مؤشرين اثنين هما:

- **مؤشر سيادة القانون Rule of Low (RL):** يعبر عن مبدأ الدولة القانونية، من خلال سيادة وحكم القانون واستقلالية أجهزة الرقابة عن السلطة التنفيذية، واحترام حقوق الإنسان، والحياد القانوني وتقيد المواطنين بالقانون واحترامهم له؛
- **مؤشر ضبط الفساد Control of Corruption (CC) :** يقيس درجة إدراك الفساد الموجود في أوساط المسؤولين العامين والسياسيين؛ وتهتم الدراسة المسحية بقياس فساد القطاع العام، ويقيس هذا الدليل الفساد لدى الحكومات المحلية والوطنية، وهو مؤشر مركّب.

تندرج هذه المؤشرات ضمن إصلاحات الجيل الثاني (الإصلاحات المؤسساتية) لإستكمال الجيل الأول من الإصلاحات (Williamson, 2003)بعد الفشل الذي منيت به هذه السياسات، وبالأخص في دول أمريكا اللاتينية التي كانت حقل الاختبار لقائمة السياسات التي صاغهاJohn Williamson ، ليقول هذا الأخير (2000) بأن تلك القائمة من السياسات تم تفسيرها بشكل خاطئ (Williamson, 2000) ؛ نشير إلى أنه تندرج ضمن مؤشرات الحوكمة القيود الرسمية (القوانين وحقوق الملكية، الدساتير)، وغير الرسمية (العادات والتقاليد، المحظورات ولوائح السلوك)، السياسات الحكومية (التنفيذ والعقاب)"، كما أنها مُكوّنة من عملية الإنفاذ (الطريقة التي يتم بوساطتها إنفاذ كل من القواعد الرسمية والأعراف غير الرسمية للسلوك)(North, 1991؛ وعليه قدمت مرحلة ثانية للإنتقال أكثر مؤسساتية، كجيل ثاني للإصلاحات تأكدت أهميته، على خلفية المشاكل الناتجة عن إجماع واشنطن.(Andreff, 2007)

2.1- **دليل المؤشر:** تسمح بيانات البنك الدولي بالحكم على كل مؤشر من المؤشرات الستة للحوكمة لدولة ما، عن طريق ما يسمى بـــدليل المؤشر ويتم ذلك من خلال:

- **الترتيب المئوي (0-100):** مؤشر يرتب الدولة ضمن الدول؛ حيث الصفر يوافق أدنى ترتيب و100% يوافق أعلى ترتيب (النسب المئوية مقارنة وتأشيريه وليست مطلقة)؛ حيث يكون التقييم كما يلي :أعلى من 75% وضع مقارن ممتاز، أعلى من 50 % وضع مقارن جيد، أعلى من 25% وضع مقارن متوسط، أعلى من 10 %وضع مقارن ضعيف، أقل من 10% وضع مقارن ضعيف جدا (بن حسين، 2006).

- **تقديرات الحوكمة (-2.5،+2.5):** تقديرات الحوكمة تقاس بسلم يتراوح من (-2.5 إلى 2.5 +)، القيم الأعلى توافق حوكمة أفضل.(World Bank, 2020)

2- تطورات مؤشرات الحوكمة المؤسساتية في الجزائر:

أهم التطورات في مؤشرات الحكم التي يصدرها البنك الدولي نلاحظها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطور مؤشرات الحكم في الجزائر خلال الفترة (2003-2018)

المؤشر	التعبير عن الراي والمساءلة	الاستقرار السياسي وغياب العنف	فاعلية الحكومة	نوعية التنظيمات	سيادة القانون	ضبط الفساد
2003	1.08-	1.75-	0.61-	0.52-	0.59-	0.69-
2004	0.80-	1.36-	0.57-	0.54-	0.62-	0.68-
2005	0.72-	0.92-	0.47-	0.38-	0.75-	0.48-
2006	0.92-	1.13-	0.47-	0.57-	0.71-	0.52-
2007	0.98-	1.15-	0.57-	0.62-	0.77-	0.56-
2008	0.98-	1.09-	0.63-	0.79-	0.74-	0.59-
2009	1.04-	1.20-	0.58-	1.07-	0.79-	0.58-
2010	1.02-	1.26-	0.48-	1.17-	0.78-	0.52-
2011	1.00-	1.36-	0.56-	1.19-	0.81-	0.54-
2012	0.91-	1.33-	0.53-	1.28-	0.77-	0.50-
2013	0.89-	1.20-	0.53-	1.17-	0.69-	0.47-
2014	0.82-	1.19-	0.48-	1.28-	0.77-	0.60-
2015	0.85-	1.09-	0.50-	1.17-	0.86-	0.65-
2016	0.86-	1.10-	0.53-	1.17-	0.86-	0.68-
2017	0.90-	0.92-	0.59-	1.20-	0.86-	0.60-
2018	0.98-	0.79-	0.44-	1.26-	0.78-	0.64-

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على:www.govindicators.org

يتضح من خلال القيم في الجدول أن كل القيم سالبة أي عدم كفاءة مؤشرات الحوكمة المؤسساتية في الجزائر ما يدل أن الجزائر بحاجة ماسة إلى الكثير من الوقت حتى تقطع أشواط كبيرة، وكبداية لهذا المسار لابد من ممارسة كل مؤسسات الدولة لمهامها تحت إشراف السلطة القضائية؛ فجهاز العدالة مازال لا يرقى إلى مصاف الدول المتطورة، فالعديد من الخروقات والتجاوزات الحاصلة على مستوى هذا الجهاز الحساس يجب أن تنتهي، وضرورة دعم برامج إصلاح العدالة والرقي بها إلى الأفضل؛ إلاّ أنّ هذا التصنيف لا يعطينا الطمأنينة على وضع الجزائر العالمي، بقدر ما يحث أجهزة الدولة على السعي نحو إعادة بلورة درجات الشفافية والمساءلة حتى تصل إلى مرتبة إدارة الحكم (ابرادشة، 2014).

3- الدراسات السابقة:

تناولت العديد من البحوث والدراسات الأثر الإيجابي للمؤشرات المؤسساتية (مؤشرات الحوكمة) في النمو الإقتصادي إذ يلاحظ الباحثون أن التقدم والرفاه الإقتصادي يتزامن دائما مع جودة البيئة المحيطة بالإقتصاد من أنظمة وقوانين وأعراف وسياسات.. إلخ نذكر من بين هذه الدراسات نذكر:

❖ **دراسة كوفمان وكراي Kaufmann et Kraay.A(2003)**: استخدم الباحثين مؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي وهما من المساهمين في بناء هذه المؤشرات لـ 150- دولة ل سنة1999، وباستخدام الانحدار الخطي توصل الباحثين إلى وجود علاقة موجبة وقوية بين الحوكمة والنمو الإقتصادي؛ (Kaufmann & Kraay, 2003)

❖ **دوغلاس نورث Douglass North (2005)**:"أسس علم الإقتصاد المؤسساتي الجديد" والذي أكد على أهمية الإصلاحات المؤسساتية والتحليل المؤسساتي، الذي يعُنى مباشرة بنوع المؤسسات وأنظمة المعتقدات التي يجب فهمها قبل أن نتمكن من تحقيق النجاح؛ والذي بدوره يعود على جميع المجالات. (نورث, 2005)

❖ **دراسة كوفمان وآخرون ,Kaufmann et al (2005):** والتي هدفت إلى قياس العلاقة بين معايير الحكم الراشد والنمو الاقتصادي؛ معبرا عنها بمعدل دخل الفرد، في 209 دولة للفترة (2004/1996) والتي نتجت عنها أن هناك معدل إرتباط عالي، حيث تتجه العلاقة السببية من معايير الحاكمية إلى معدلات الدخل؛ كما إختبرو إحتمالية العلاقة السببية العكسية، أي من النمو الإقتصادي إلى معايير الحاكمية ووجدو العلاقة ضعيفة؛ أي ارتفاع معايير الحاكمية الرشيدة في الدول الغنية ليس بسبب أنها غنية بل لأنها تطبق مبادئ الحاكمية الرشيدة.(Kaufmann, Kraay, & Mastruzzi, 2005)

❖ **دراسة خان ,Khan(2006):** والتي أظهر من خلالها ضرورة البحث عن معايير مختلفة للحكم الراشد والتي تتلاءم وهياكل الدول النامية، والتي تتميز بمؤسسات ضعيفة عكس الدول المتقدمة التي تتميز بمؤسسات قوية وبالتالي أسواق كفؤة؛ وبالتالي خلص الدراسة إلى أن برامج الحكم الراشد فشلت في تحديد المعايير التي تحفز النمو الاقتصادي في الدول النامية. (Khan & Mushtaq, 2006)

❖ **دراسة Compos et Nugent(2010)**: استخدم الباحثين خمس مؤشرات للحوكمة لـ 108 دولة لسنة 1999، وتوصلا إلى وجود علاقة طردية بين جميع المؤشرات والنمو الاقتصادي (مقاسا بمتوسط الناتج الداخلي الخام للفرد)(Chatti, 2010) .

يمكن القول أن أغلب هذه الدراسات والتي إختبرت العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي؛ إستندت إلى بيانات مقطعية من خلال أخذ إحصاءات لمجموعة من البلدان في سنة معينة؛ أما بالنسبة للجزائر فالدراسات القياسية التي تناولت العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي ولعدة سنوات تكاد تكون غير موجودة؛ فالمنحى الذي يميز عملنا هذا عن الدراسات السابقة أخذ ستة مؤشرات مركبة كمؤشرات مستقلة؛ والتي تندرج ضمن مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي ولعدة سنوات (2018/1996) (وهي الفترة التي تتوفر فيها معطيات حول مؤشرات الحوكمة) ، ومعدل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي معبر عن النمو الاقتصادي كمتغير تابع؛ ولبلد واحد وهو الجزائر بإستخدام منهجية التكامل المشترك لنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، بإستخدام برمجية إفيوز (Eviews10)؛ ويمكن إيضاح ذلك في الجزء الموالي.

4- دراسة قياسية حول مؤشرات الحوكمة المؤسساتية ودورها في رفع معدلات النمو الاقتصادي (حالة الجزائر للفترة 2018/1996).

ركزنا في هذا الدراسة القياسية على مؤشرات الحوكمة المؤسساتية كونها من أكثر وأشمل المتغيرات المؤسساتية كمتغيرات مستقلة والتي تؤثر على النمو الاقتصادي معبرا عنه بنمو معدل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي حسب النظرية الاقتصادية؛ إلاّ أن السلاسل الزمنية شملت الفترة من (1996-2018) وهي الفترة المتوفر فيها إحصائيات مؤشرات الحوكمة كونها مؤشرات جديدة تدخل ضمن الإصلاحات المؤسساتية للجيل الثاني من الإصلاحات المؤسساتية؛ ومن بين الأساليب التي يعتمد عليها هذا التحليل القياسي؛ نموذج التكامل المشترك المتمثل في منهجية التكامل المشترك لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)باستخدام برمجية افيوز (Eviews) والذي يتطلب مجموعة من الخطوات الرئيسية أولها استقراريه السلاسل الزمنية لكل سلسلة مدروسة؛ ثم دراسة امكانية وجود تكامل مشترك في الأجل الطويل، وفي الأخير تقدير معادلة التكامل في هذا الأجل وإجراء بعض الاختبارات الرئيسية (حسن و شومان، 2013) ويمكن إتمام ذلك من خلال المراحل التالية:

- ✓ أساسيات النموذج القياسي بواسطة منهجية نموذج التكامل المشترك؛
- ✓ تعريف المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية؛
- ✓ عرض المنهجية القياسية؛
- ✓ مناقشة وتحليل النتائج.

1.4- عرض أساسيات النموذج القياسي (النمذجة القياسية وفق منهجية التكامل المشترك): قبل بدأ أي دراسة قياسية لابد من معرفة السلاسل الزمنية واستقرارها أو دراسة اختبارات جذر الوحدة، وهو شرط من شروط التكامل المشترك؛ فمنهجية ARDL تستعمل بدون التركيز على ما إذا كانت المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول أو عند المستوى، لكن يجدر بنا التأكد من أن كل المتغيرات غير مستقرة عند الفرق الثاني (من الدرجة الثانية) ، ذلك أن الافتراضات التي يقوم عيها اختبار الحدود هي أن المتغيرات يجب أن تكون مستقرة إما عند المستوى (0) I أو عند الفرق الأولى(1) I ، لذلك يتعين علينا إجراء اختبارات الاستقرارية للتأكد من عدم وجود متغيرات بدراستنا تستقر عند الفرق الثاني واختبارات جذر الوحدة متعددة وأشهرها اختبار ديكي فوللر المطورADF واختبار فيليب بيرونPP(Régis, 2003) ؛ هذا الاختبار يفحص فرضية العدم بان المتغير المعني يحتوي على جذر الوحدة أي أنه غير مستقر، مقابل الفرضية البديلة بان المتغير المعني لا يحتوي على جذر الوحدة أي أنه مستقر.

1.5-

تجدر بنا الإشارة إلى أن **منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة**Autoregressive Distributed Lag Models **(ARDL)** المطورة تستخدم من طرف"Pesaran et al.(2001) (pesaran, Shin, & Smith, 2001) "؛ وهذا النموذج يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث يستطيع من خلال هذه المنهجية، تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وأيضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل؛ فإحدى الأساليب في بناء نماذج الاستجابة الديناميكية والتي تكون بدمج المتغيرات المتباطئة ل(x) ، كمتغيرات مفسّرة أي يكون باستخدام نماذج الإبطاء (Distributed lag models) ودمجها بنماذج الانحدار الذاتي، فتتكون لدينا ما يعرف بمنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة أو منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك(ARDL) (Narayan, 2005) ؛ إذ دمج فيها نماذج الإنحدار الذاتي مع نماذج فترات الإبطاء الموزعة في نموذج واحد، وفي هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية وإبطائها بمدة واحدة أو أكثر (pesaran, Shin, & Smith, 2001)؛ كما يستند هذا النموذج على تقدير نموذج تصحيح خطأ غير مقيد(Unrestricted Error Correction Model(UECM) .

2.4- التعريف بالمتغيرات التي تدخل في بناء هذا النموذج: لمعالجة الجانب القياسي نطبق منهج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL) في تقدير العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين مؤشرات الحوكمة كمتغيرات مستقلة (خارجية) التي بدأ البنك الدولي بإصدارها منذ عام1996، وتستخدم المؤشرات مقياس يتكون من (2.5+؛ 2.5-) درجة، وتعتبر الدولة التي يقع

تصنيفها بين العلامة (2.5-) بأنها الأسوأ في الحاكمية الرشيدة، بينما تشير العلامة (2.5+) إلى أفضل درجات الحاكمية الرشيدة؛ وبيانات سنوية لنمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع(داخلي) معبر عن النمو الاقتصادي؛ والجدول التالي يمثل صفة وتعريف المتغيرات ومصدر البيانات المستخدمة في الدراسة كمايلي:

الجدول رقم (02): المتغيرات التابعة والمستقلة، الصفة والرمز، ومصدر البيانات

المتغيرات	التعريفdescription	الرمز code	المصدر source
المتغيرات التابعة	نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	PIBPH	WDI
المتغيرات المستقلة	إبداء الرأي (الصوت) والمساءلة	VA	WGI
	الاستقرار السياسي وغياب العنف	PS	WGI
	فعالية الحكومة	GE	WGI
	نوعية الأطر التنظيمية	RQ	WGI
	سيادة حكم القانون	RL	WGI
	مراقبة ومكافحة الفساد	CC	WGI

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

WDI : World Development Indicators, databank.worldbank.org/wdi

WWW.govindicators.org

3.4- عرض المنهجية القياسية بتطبيق النموذج على الجزائر خلال الفترة (1996-2018):

بعد عرض أساسيات النموذج القياسي المراد استخدامه، وبعد تعريف المتغيرات التي تدخل في بناء هذا النموذج وبالإعتماد على برنامج (Eviews 10)؛ سنستخدم منهجية التكامل المشترك لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع(ARDL) ، كون هذا الأخير لا يتطلب استقراريه السلاسل الزمنية من نفس الدرجة عكس منهجية التكامل المشترك ل "أنجل غرانجر"؛ كما أنه يدرس علاقة التكامل في الأجل الطويل والأجل القصير؛ من أجل تبيان أثر مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي تم تحديد الشكل الرياضي للنموذج لتمثيل الظاهرة كمايلي:

$PIBPH = (VA, PS, GE, RQ, RL, CC)$

وذلك بإتباع الخطوات التالية:

- دراسة استقراريه السلاسل الزمنية لاختبار جذور الوحدة؛
- دراسة منهجية التكامل المشترك لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع(ARDL) من خلال برنامج (Eviews 10)؛
- دراسة اختبار التكامل المشترك طويل الأجل وقصير الأجل، أي هل يوجد تكامل مشترك في الأجل الطويل وفي الأجل القصير بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع؛
- دراسة اختبار توزيع البواقي من خلال اختبارات التباين، الارتباط الذاتي والتوزيع الطبيعي.

1.3.4- اختبارات جذور الوحدة:

حيث سيتم اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مع قياس وتحليل الاثار الاقتصادية لكل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع باستخدام نموذج (ARDL)، حيث أنه تتم التفرقة بين الأنواع من نماذج التباطئات الموزعة وتعتمد الدراسة في القياس والتحليل على النوع الأول للنماذج والذي تعتمد القيمة الحالية للمتغير التابع فيه على المجموع المرجح للقيم الحاضرة والماضية للمتغير المستقل، بالإضافة إلى عنصر الخطأ العشوائي ويسمى هذا النوع بنماذج المتباطئات الموزعة أو نماذج المتغيرات المستقلة المتباطئة (الفاخري، 2016):

$$y_t = a + \sum_{i=0}^{k} \beta_1 x_{t-i} + u_t$$

يمكن عرض السلاسل الزمنية لكل المتغيرات المستخدمة في التحليل والاختبار حيث تظهر الاشكال المبينة بصورة واضحة عدم استقرار بعض السلاسل، ولكنها لا تبين هل يعود عدم الاستقرار لوجود جذر الوحدة أم لا، ومن ثم لابد من اختبار جذر الوحدة.

شكل رقم (1) مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1996-2018)

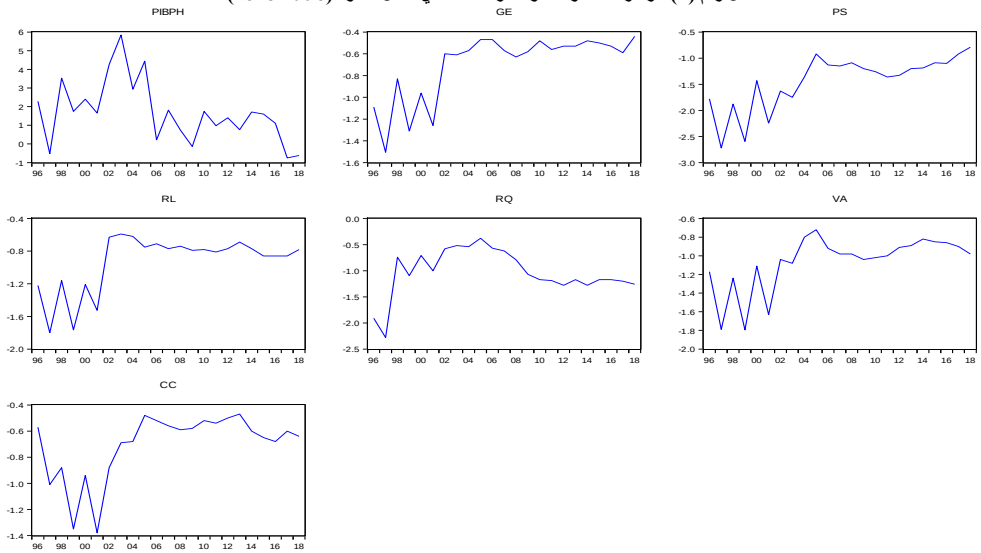

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews10

ونظرا لعدم استقراريه جميع السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات المستخدمة في نفس المستوى، ولتجنب كذلك بعض المشاكل كوجود الارتباط الذاتي(pradhan, Norman, Badir, & Samadhan, 2013) نقوم بإجراء اختبارات الوحدة لكل من المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، بإستخدام كل من إختبار ديكي فيلر المطور(ADF) ، وإختبار فيليب وبيرون(PP) ؛ بالاستعانة ببرنامج (Eviews 10) وكانت النتائج متقاربة ونظهر فيمايلي إختبار فيليب وبيرون:

الجدول (03) نتائج الاستقرارية بحسب اختبار (PP) لمتغيرات الدراسة للفترة (1996-2018)

المتغير	المستوى			الفرق الأول		
	Prob			Prob		
	Int.	Int.+ T	Non	Int.	Int.+ T	Non
PIBPH	0.0429	0.0497	0.0449	0.0000	0.0000	0.0000
CC	0.1406	0.0553	0.4903	0.0000	0.0000	0.0000
GE	0.2289	0.0373	0.1264	0.0000	0.0000	0.0000
PS	0.2454	0.0040	0.2375	0.0000	0.0000	0.0000
RL	0.1599	0.1078	0.2905	0.0000	0.0000	0.0000
RQ	0.0794	0.2134	0.1630	0.0000	0.0000	0.0000
VA	0.0525	0.0049	0.4433	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10.

إنّ استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة تم فحصها باختبار (PP) وقد تبين بأن السلاسل الزمنية للنمو الاقتصادي (PIBPH) قد استقرت عند المستوى بالصيغ الثلاث، بينما تبين ان السلاسل الزمنية لكل من (CC) و(GE) و(PS) قد استقرت في المستوى عند صيغة (الحد الثابت مع إتجاه زمني) كما استقرت عند الفرق الأول عند الصيغ الثلاث (الحد الثابت - الحد الثابت مع إتجاه زمني، بدون الحد الثابت، والحد الثابت مع الإتجاه الزمني) بينما استقرت السلسلة الزمنية للمتغير (VA) في المستوى عند الصيغ (الحد الثابت - الحد الثابت مع إتجاه زمني) واستقرت ايضا عند الفرق الاول بالصيغ الثلاث، وكما هو مبين في الجدول (2) إذ أن الاحتمالية معنوية عند (5%).

أما السلاسل الزمنية لمتغيرات (RL) و(RQ) فقد استقرت السلسلة عند الفرق الأول مستقرة عند احتمالية (5%) وبالصيغ الثلاث، وبذلك أصبحت السلاسل الزمنية لمتغير النمو الاقتصادي مستقرة (ساكنه) أي (I (0)).

2.3.4- اختبارات التكامل المشترك:

بما أن السلاسل غير مستقرة في نفس المستوى، فلا يمكننا أن نتبع منهجية التكامل المشترك الخاصة بـــ (أنجل غرانجر)، وتبعا لذلك، سنقوم في خطوة لاحقة بدراسة نتائج اختبارات التكامل المشترك؛ باستخدام مراحل اختبار نموذج الانحدار الذاتي (القيم الموزعة متأخرا) ARDL كالتالي:

أ. اختبار التكامل المشترك طويل الأجل: والذي اتضح منه التالي:

– **الدلالة الإحصائية للنموذج:** تشير النتائج بالجدول رقم (04) إلى قوة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، أي أن التغيرات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي راجعة إلي التغيرات في كل من الاستقرار السياسي وغياب العنف، ومراقبة ومكافحة الفساد وسيادة حكم القانون ونوعية الأطر التنظيمية، وبدراسة تأثير مؤشرات الحوكمة على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الأجل الطويل يتضح من النتائج أن مؤشرات الحوكمة لها أثر علي النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وذلك يعني وجود تكامل مشترك ونلاحظ أن كل المتغيرات ذات دلالة إحصائية.

جدول (04) اختبار التكامل المشترك (Bounds Test)

Null Hypothesis : No levels relationship			F-Bounds Test	
I (1)	I (0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic : n=1000			
3.09	2.2	10%	9.622327	F-statistic
3.49	2.56	5%	4	K
3.87	2.88	2.5%		
4.37	3.29	1%		
	Finite Sample : n=35		21	Actual Sample Size
3.46	2.46	10%		
4.088	2.947	5%		
5.532	4.093	1%		
	Finite Sample : n=30			
3.56	2.525	10%		
4.223	3.058	5%		
5.84	4.28	1%		

المصدر: من إعداد الباحثين تم تقديرها من بيانات الدراسة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews10

– **الدلالة الاقتصادية للنموذج**: يتضح أن الاستقرار السياسي له تأثير إيجابي على نصيب الفرد في الاجل الطويل، أي أن عند اقتراب المؤشر من الصفر يعني المزيد من الاستقرار السياسي وانخفاض العنف، وبزيادة القيمة بوحدة واحدة يؤدي إلي انخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي؛ في حين تشير نتائج علاقة المتغير مراقبة ومكافحة الفساد على نصيب الفرد من الناتج والتي توضح ان انخفاض المؤشر ساهم في انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الاجل الطويل، بينما ساهمت سيادة حكم القانون في زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، كما تبين عدم معنوية نوعية الأطر التنظيمية في الاجل الطويل خلال فترة الدراسة.

كما يمكن القول ان كل من مؤشرات الاستقرار السياسي وغياب العنف ومراقبة ومكافحة الفساد لها تأثير سلبي في الاجل الطويل على نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالي، ويعزى ذلك للظروف الاستثنائية التي مرت بها دولة الجزائر في السنوات الأخيرة؛ والجدير بالذكر ان مؤشر سيادة حكم القانون قام بتعويض القيمة المفقودة من مساهمة المؤشرات السابقة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة (1996-2018).

جدول (05) اختبار العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي

Levels Equation

Case 2 : Restricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0014	-4.545671	0.800029	-3.636667	PS
0.0442	-2.337796	1.841554	-4.305178	CC
0.0017	4.412418	1.597936	7.050762	RL
0.2151	1.333613	0.546086	0.728267	RQ
0.4295	0.827230	0.796606	0.658976	C

EC = PIBPH - (-3.6367*PS -4.3052*CC + 7.0508*RL + 0.7283*RQ + 0.6590)

المصدر: من إعداد الباحثين تم تقديرها من بيانات الدراسة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

ب. اختبار التكامل المشترك قصير الأجل:

- **الدلالة الإحصائية للنموذج:** يشير النموذج إلى العلاقة القوية بين مؤشرات الحوكمة كمتغيرات مستقلة والنمو الاقتصادي كمتغير تابع كما في نتائج الجدول (06) حيث تبين تأثير كل من الاستقرار السياسي وغياب العنف، ومراقبة ومكافحة الفساد وحكم القانون، والأطر التنظيمية خلال +الفترة علي نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي معنوية النموذج ككل (0.000) وتبين أن $R^2 = 0.93$ والذي يدل على قوة العلاقة بين المتغيرات، ويعني أن المتغيرات تفسر التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي بنحو 93%.
- **التفسير الاقتصادي للنموذج:** يعكس معامل الانحدار للمتغير المستقل – الاستقرار السياسي عند نفس العام –معنوية العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع حيث تؤدي حالة عدم الاستقرار السياسي الى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، بينما اوضحت النتائج ان عدم معنوية العلاقة بين كل من مراقبة ومكافحة الفساد، سيادة حكم القانون ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يؤكد التأثير الايجابي للمتغير على النمو الاقتصادي في الاجل القصير، كما في الجدول رقم (06).

جدول(06) تاثير مؤشرات الحوكمة على النموالاقتصادي في الاجل القصير خلال الفترة (1990-2018)

ECM Régression

Case 2 : Restricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0024	-4.179791	0.795516	-3.325092	D(PS)
0.0102	3.236504	0.749113	2.424507	D (PS (-1))
0.3133	1.068088	1.550268	1.655822	D(CC)
0.3431	1.000799	1.065972	1.066824	D(RL)
0.0067	-3.499916	0.962128	-3.367368	D (RL (-1))
0.0004	5.423929	0.593757	3.220497	D(RQ)
0.0000	-9.476729	0.157213	-1.489863	CointEq (-1) *
-0.004539	Mean dépendent var		0.938921	R-squared
1.899812	S.D. dépendent var		0.912744	Adjusted R-squared
1.943681	Akaike info criterion		0.561188	S.E. of régression
2.291855	Schwarz criterion		4.409051	Sum squared resid
2.019243	Hannan-Quinn criter.		-13.40865	Log likelihood
			2.114941	Durbin-Watson stat

المصدر: من إعداد الباحثين تم تقديرها من بيانات الدراسة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

وبالتالي أي زيادة في استقرار مؤشرات الحوكمة يؤدي في الأجل القصير والطويل إلى ارتفاع في النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة مستوى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي.

3.3.4- دراسة اختبار توزيع البواقي من خلال اختبارات التباين، الارتباط الذاتي والتوزيع الطبيعي:

أ. اختبارات تشخيص النموذج: كما تشير اختبارات إحصائية ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي حيث اشارت القيمة الاحتمالية الى عدم معنوية الاختبار عند قيمة (0.198522).

شكل رقم (2) التوزيع الطبيعي للبواقي

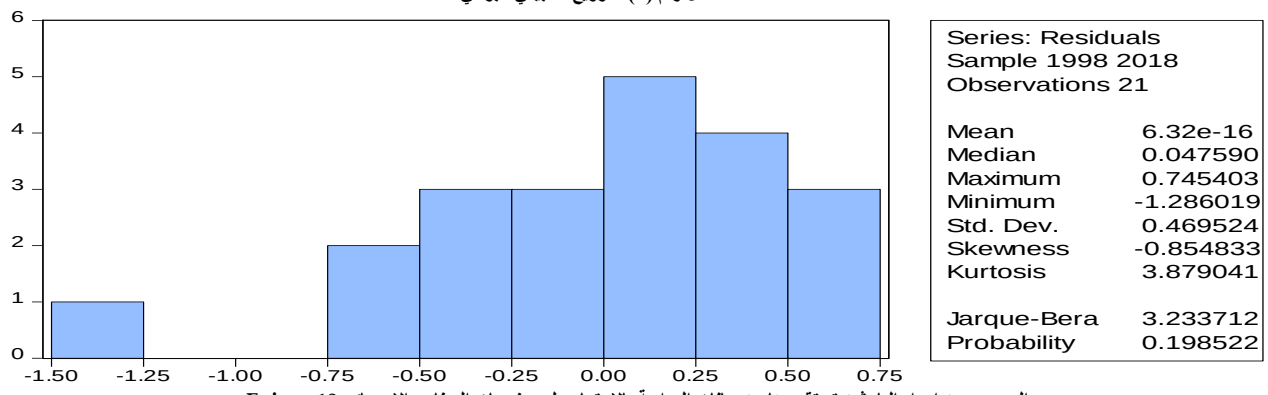

المصدر: من إعداد الباحثين تم تقديرها من بيانات الدراسة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

اما بالنسبة لاختبار مضروب لاجرانج للارتباط الذاتي بين البواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test إلى خلو المعادلة المقدرة من مشكلة الارتباط الذاتي؛ وأثبت اختبار مشكلة عدم تجانس التباين Heteroskedasticity Test ARCH أن بواقي التقدير ذات تباين متجاس كما هو موضح في جدول (07).

جدول (07) اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test :

0.6953	Prob. F (2,7)	0.382915	F-statistic
0.3551	Prob. Chi-Square (2)	2.070923	Obs*R-squared

المصدر: من إعداد الباحثين تم تقديرها من بيانات الدراسة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

جدول (08) اختبار عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test : ARCH

0.6427	Prob. F (1,18)	0.222712	F-statistic
0.6210	Prob. Chi-Square (1)	0.244434	Obs*R-squared

المصدر: من إعداد الباحثين تم تقديرها من بيانات الدراسة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

ب. **اختبارات الاستقرار الهيكلي للنموذج:** كما تم اختبار المجموع التراكمي للبواقي بإجراء اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات المعادلة المقدرة باستخدام (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUMQ) حيث يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة للمعادلة كما في الشكل الإحصائي (CUSUM)و(CUSUMQ) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% حيث وقع الشكل البياني (03) و(04).

شكل (03) اختبار cusum

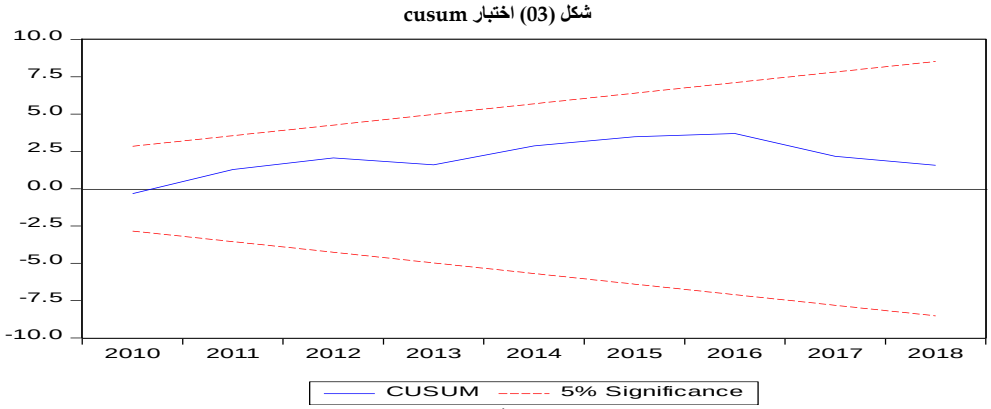

المصدر: من إعداد الباحثين تم تقديرها من بيانات الدراسة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

شكل (04) CUSUM OF SQ

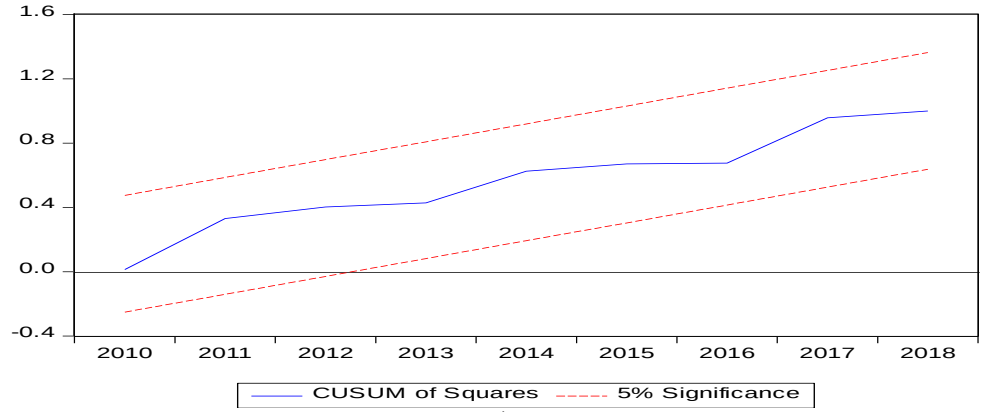

المصدر: من إعداد الباحثين تم تقديرها من بيانات الدراسة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

إن النوعية المؤسساتية الاقتصادية الجيدة حسب أسيمنغلو وروبنسوون2000 وأسيمنغلو2003، هي التي تفرض بالقوة حقوق الملكية وتقدم حوافز الاستثمار للأفراد وتضع قيودا على أفعال النخبة والسياسيين كما تقيد قدرتهم على مصادرة مداخيل واستثمارات الآخرين(Schneider, 2008) ؛ كما تقود إلى الأداء الجيد للاقتصاد(Rodrik, 2007) ، حيث تحدد نوعية الإطار

المؤسساتي الاقتصادي والدرجة التي يرغب بها القطاع الخاص في النشاطات الإنتاجية والاستثمارات طويلة الأجل ليتعارض مع أنشطة البحث عن الريع والأنشطة الأخرى غير المنتجة.

وبالتالي فإصلاح مؤشرات الحوكمة المؤسساتية مكون أساسي من مكونات أي عملية إصلاح شاملة، فقد أصبح الإصلاح الأساسي لأي عملية نمو والذي ينطوي على بناء وإعادة بناء المؤسسات العامة على أسس سليمة وعصرية؛ وقد تركز إهتمام الاقتصاديين خلال حقبة التسعينيات من القرن الماضي على الدور الاقتصادي الهام الذي تلعبه البيئة المؤسساتية في كل دولة، وبات واضحا أن ذلك الدور يؤثر على كل من الأداء التنموي والأداء الاقتصادي نظرا لما للمؤسسات الفعالة من دور هام في خفض تكلفة المعاملات وإرساء قواعد المنافسة وحماية المستهلك وتوفير بيئة ومناخ عمل أفضل يمكنه حفز النمو؛ فالدول التي تفتقر إلى المؤسسات السياسية والاقتصادية القوية لا يمكنها الحفاظ على النمو الاقتصادي والاستقرار؛ (Rodric & al, 2004) ؛ وهذا ماينطبق على واقع النشاط الاقتصادي في الجزائر والتي يهيمن عليها الفساد، البيروقراطية، نقص حقوق الملكية، غياب المنافسة، مناخ غير ملائم للنشاط الاقتصادي؛ ولتفادي ذلك على الدولة الجزائرية تحسين مؤشرات الحوكمة المؤسساتية من خلال التركيز على الأسس الميكرو اقتصاديه.

5- الخاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية حللنا عملية النمو الاقتصادي في الجزائر بربط السلوك الاقتصادي بالسلوك المؤسساتي، فتبين لنا أن الاقتصاد الجزائري يواجه عقبات مؤسساتية تمنعه من التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الانتاجي، ناتج عن ضعف المؤشرات المحددة للنمو الاقتصادي؛ خاصة المؤسساتية منها والتي ركزت عليها إصلاحات الجيل الثاني، والتي تعتبر أكثر حداثة وتحليل لعملية النمو الاقتصادي، وأثبتنا ذلك من خلال بناء نموذج قياسي الذي ساعدنا على اثبات هذه الفرضيات؛ وبالإستناد على نموذج رياضي وإحصائي تم توصيفه، أن مؤشرات الحوكمة والتي تندرج ضمن المؤشرات المؤسساتية من أهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي؛ فقد تضمنت الدراسة الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد كمؤشر للنمو الاقتصادي (متغير تابع)، أما المتغيرات المستقلة فقد إعتمدنا على مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي الذي يستخدم ستة مؤشرات مركبة تعكس ستة جوانب من الحكامة، وبالنسبة للمنهجية المطبقة، إستخدمنا التحليل القياسي؛ من خلال نموذج التكامل المشترك المتمثل في منهجية التكامل المشترك لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) باستخدام برمجية (Eviews)؛ والذي يعتمد على دراسة استقراريه السلاسل الزمنية لاختبار جذور الوحدة؛ ودراسة منهجية التكامل المشترك لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ، ثم دراسة اختبار التكامل المشترك طويل الأجل وقصير الأجل، أي هل يوجد تكامل مشترك في الأجل الطويل وفي الأجل القصير بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع؛ وأخيرا إختبار توزيع البواقي من خلال اختبارات التباين، الارتباط الذاتي والتوزيع الطبيعي؛ ويمكن تحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها كمايلي:

أ. التفسير الاحصائي للنتائج:

أولا. من خلال فحص الإستقرارية تبين:

- أن السلاسل الزمنية لنصيب الفرد من الناتج الاجمالي (النمو الاقتصادي) (PIBPH) قد استقرت عند المستوى بالصيغ (الحد الثابت، والحد الثابت والزمن)؛ كما إستقرت عند الفرق الاول بالصيغ الثلاث؛
- استقرار السلاسل الزمنية لكل من مراقبة ومكافحة الفساد (CC) وفعالية الحكومة (GE) ونوعية الأطر التنظيمية (RQ) وإبداء الرأي (الصوت) والمساءلة (VA) عند الفرق الأول عند الصيغ الثلاث (الحد الثابت - الحد الثابت مع إتجاه زمني، بدون الحد الثابت، والحد الثابت مع الإتجاه الزمني)؛ إذ أن الاحتمالية معنوية عند (5%)؛
- إستقرار السلاسل الزمنية لمتغير الاستقرار السياسي وغياب العنف (PS) ومتغير سيادة حكم القانون (RL) عند المستوى بصيغ (بدون الحد الثابت، والحد الثابت مع الإتجاه الزمني) واستقرت أيضاً عند الفرق الأول مستقرة عند احتمالية (5%) وبالصيغ الثلاث،
- وبالتالي جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة والمغير التابع مستقرة (ساكنه) أي ((1) I).

ثانيا. من خلال فحص إختبار فيليب وبيرون(Philips et Perron) (PP) تبين:

- إستقرار السلسلة الزمنية للنمو الاقتصادي (PIBPH) عند المستوى بالصيغ الثلاث؛
- إستقرار السلاسل الزمنية لكل من مراقبة ومكافحة الفساد (CC) وفعالية الحكومة (GE) والاستقرار السياسي وغياب العنف (PS) عند المستوى عند صيغة (الحد الثابت مع إتجاه زمني) كما استقرت عند الفرق الأول عند الصيغ الثلاث (الحد الثابت - الحد الثابت مع إتجاه زمني، بدون الحد الثابت، والحد الثابت مع الإتجاه الزمني)؛
- استقرت السلسلة الزمنية لمتغير إبداء الرأي (الصوت) والمساءلة (VA) في المستوى عند الصيغ (الحد الثابت - الحد الثابت مع إتجاه زمني) واستقرت ايضا عند الفرق الاول بالصيغ الثلاث، إذ أن الاحتمالية معنوية عند (5%)؛
- إستقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات سيادة حكم القانون (RL) ونوعية الأطر التنظيمية (RQ) عند الفرق الأول مستقرة عند احتمالية (5%) وبالصيغ الثلاث؛
- وبالتالي جميع السلاسل الزمنية مستقرة (ساكنه) أي (0) I)).

ثالثا. من خلال إختبار التكامل المشترك طويل الأجل تبين:

– وجود تكامل مشترك حيث كل المتغيرات ذات دلالة إحصائية؛ ممايدل على قوة العلاقة الإرتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، في الأجل الطويل وذلك يعني وجود تكامل مشترك.

رابعا. من خلال إختبار التكامل المشترك قصير الأجل تبين:

– العلاقة القوية بين مؤشرات الحوكمة كمتغيرات مستقلة والنمو الاقتصادي كمتغير تابع؛ معنوية النموذج ككل (0.000) وتبين أن $R^2 = 0.93$ والذي يدل على قوة العلاقة بين المتغيرات، ويعني أن المتغيرات تفسر التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي بنحو 93%.

خامسا. من خلال إختبار توزيع البواقي تبين:

– تتبع البواقي التوزيع الطبيعي حيث اشارت القيمة الاحتمالية الى عدم معنوية الاختبار عند قيمة (0.198522)؛ حسب الإختبارات الإحصائية؛

– بالنسبة لاختبار مضروب لاجرانج للارتباط الذاتي بين البواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test إلى خلو المعادلة المقدرة من مشكلة الارتباط الذاتي، وأثبت اختبار مشكلة عدم تجانس التباين Heteroskedasticity Test ARCH أن بواقي التقدير ذات تباين متجانس؛

– يتضح من خلال **إختبارات الاستقرار الهيكلي للنموذج،** أنه تم اختبار المجموع التراكمي للبواقي بإجراء اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات المعادلة المقدرة باستخدام Cumulative Sum of Recursive Residual (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي Cumulative Sum of Squars Of Recursive Residual (CUSUMQ) حيث يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة للمعادلة كما في الشكل الإحصائي (CUSUM)و(CUSUMQ) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

ب. التفسير الاقتصادي للنتائج:

– وجود علاقة معنوية إيجابية بين مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والنمو الاقتصادي المعبر عنه بمؤشر معدل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث أن كل زيادة في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي؛

– وجود علاقة معنوية إيجابية في الأجل الطويل بين مؤشر سيادة حكم القانون والنمو الاقتصادي المعبر عنه بمؤشر معدل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن كل زيادة في مؤشر دور القانون ومصداقيته، تؤدي إلى زيادة في معدل نصيب الفرد من إجمالي الناتج؛ فحسب(ruxandra adriana mateexu 2015)سيادة القانون تعكس مدى التزام المواطنين باحترام الأنظمة السائدة في الدولة، فالمؤسسات التي لها مؤشر سيادة القانون هي أكثر امتثالا لقوانين الإدارة؛ ويتوافق مع دراسة (Kaufman2003) الذي قاما من خلالها بتحليل التنمية الاقتصادية لمجموعة من الدول خلال الفترة من 1970 إلى 2000 والتي توصل من خلالها إلى أن التباطؤ في معدل النمو لا يرتبط بالحالة الاقتصادية للدول ولكن يتعلق بانخفاض مؤشر بعض المعايير مثل: الرفاه الاجتماعي ،نوعية الهياكل المؤسسية استقلالية القضاء ،ومستوى الفساد ومؤشر سهولة ممارسة الأعمال، ويمكن تفسير ذلك بمساهمة القوانين التشريعية والقضائية التي اعتمدتها الجزائر في التقليل من المخاطر المرتبطة بتأثير القوانين على معدل النمو الاقتصادي؛ غير أن العلاقة في الأجل القصير غير معنوية؛

– بالنسبة لمعامل التصويت والمساءلة (الديمقراطية) تؤثر على النمو الاقتصادي، فنلاحظ وجود علاقة معنوية بين مؤشر الديمقراطية والنمو الاقتصادي وتتوافق هذه النتائج مع دراسة الباحثان (Roll and Talbott2003)، حيث بينا بأن كل من الفروق والتباين في نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي بين مختلف الدول يمكن تفسيرها انطلاقا من اختلاف العديد من العوامل كالحقوق السياسية وحقوق الملكية،

– أما فيما يتعلق بنوعية الإجراءات والتنظيمات (البيروقراطية)، فقد نتج عن الدراسة عدم وجود علاقة معنوية بين مستوى البيروقراطية والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل؛ وتتوافق هذه النتائج مع دراسة كل من (Kurtz and Shrank2007) ؛

– بالنسبة لمؤشر الفساد، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة معنوية بين مؤشر مكافحة الفساد والنمو الاقتصادي، أي أن مستوى الفساد في الجزائر يؤثر على معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بعلاقة عكسية؛ وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (Kaufman2003) التي تم الإشارة إليها سابقا؛ فالفساد بكل أنواعه يعتبر من بين المعوقات الأساسية التي تعترض طريق التنمية؛ غير أن العلاقة في الأجل القصير غير معنوية؛

– وفيما يخص مؤشر فعالية الحكومة أوضحت الدراسة وجود علاقة معنوية بين فعالية الحكومة ومعدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي؛ أي أن فعالية الحكومة لها تأثير على معدل النمو الاقتصادي.

وإنطلاقا من هذه النتائج يمكن صياغة توصيات، والتي من خلالها يمكن تحسين وضعية الاقتصاد الجزائري نحو رفع معدلات النمو الاقتصادي.

6- التوصيات:

✓ على الدولة التدخل لإصلاح وتحسين مؤسساتها القضائية وتحقيق سيادة وقوة القانون، والعمل على إستقلالية السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية؛

✓ زيادة تفعيل مشاركة المجتمع المدني وبعث حرية التعبير والديمقراطية لإيقاظ الوعي العام لضرورة الخروج من مشاكل الفساد وإصلاح الأعمال ومحاربة البيروقراطية والإرهاب الإداري وإصلاح السلطة القضائية؛

✓ الاستفادة من معالم التوجه الإيجابي الدولي الجديد نحو العولمة في بناء نظام سياسي ديمقراطي قائم على دولة الحق والقانون، وأنظمة الشفافية والمحاسبة والمساءلة باعتبارها عنصراً مهماً في تأسيس الحكم الراشد؛

✓ إعادة توزيع السلطة في مجال الدولة (من خلال التداول) وإعادة توازن علاقاتها بين الدولة والجهات الاقتصادية الفاعلة؛

✓ بناء وتكوين نخبة اقتصادية مستقلة عن القطاع الخاص وعن القطاع الرسمي، متعلقة بالإنتاج والتي يمكن أن تكون وتتشكل كجهة معارضة تلزم الدولة اصلاح الاقتصاد، للقضاء على العلاقات المؤسساتية السيئة، والتي تمثل عقبة مؤسساتية جدّ مرتبطة بالطابع الريعي للدولة، والذي تستفيد منه الجماعات اللوبية؛

✓ القوة لا تكمن فقط في السوق التي لا يمكن أن تتحقق، تنتظم، تستقر وتحدد الشرعية، ولكن ضرورة الحاجة إلى التنظيم المؤسساتي، وهذا بناء على مبادرة السلطات العمومية مع المصلحة الجماعية، فوجود التبادل يتطلب وجود مؤسسات قوية، ولكن المشكلة الأساسية تكمن في التناقض حيث الجهاز السياسي الذي يرسخ حقوق الملكية ويضمن احترام العقود، هو في نفس الوقت ينتهك هذه القواعد؛

✓ التغيير المؤسساتي يتطلب شروط مسبقة ووسائل مهمة كتأسيس نظام سياسي يعزّز النشاط الاقتصادي والانتاجي، سيادة القانون، محاربة الفساد...الخ؛

✓ مضاعفة العقود الدولية وتحرير الملكية العقارية وملكية الأراضي، وتعزيز تطور القطاع الخاص الذي يخلق التراكم والديناميكية الاقتصادية؛

✓ اعتماد نظام يضمن حقوق الملكية، يحسن مناخ الاستثمار ويقضي على البيروقراطية الحادة ويحارب الفساد الاقتصادي والسياسي، من خلال إقامة مؤسسات قوية مستمدة من المجتمع، أي لها علاقة بالجانب الاجتماعي، الثقافي، العرفي والتقليدي والديني للمجتمع الجزائري؛

وبالتالي يمكن القول أن سياسات النمو الإقتصادي في الجزائر مرتبطة بتوجه الدولة الذي بقي محصورا في اصلاح مؤسساتها السياسية والاقتصادية، خاصة وأنها تملك جميع المتغيرات التقليدية على غرار الرأسمال المادي والبشري، والمشكل يبقى في تعبئة هذه العوامل وبطريقة فعالة؛ هذا الخلل يعالج من خلال غرس مؤسسات سياسية واقتصادية فعالة كما استنتج" نورث "في دراسته أن أسباب تخلف البلدان يكمن في البنى التحتية الاجتماعية والتي يقصد بها المؤسسات، النظام الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي » D.North, 1999 «؛ وقد أكدت دراستنا هذه العديد من الدراسات السابقة التي تم ذكرها والتي تدخل ضمن سياق أن النوعية المؤسساتية أكثر تفسير في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

8- قائمة المراجع:

1- Andreff, W. (2007). economie de la transition, La transformation des économies planifiées en économies de marche. paris: Bréal.

2- Chatti, o. (2010). Gouvernance et croissance économique. These du Doctorat, universite de nice sophia- antipolis.p290.

3- Kaufmann, D., & Kraay, D. (2003). Governance and Growth: Causality which way? Evidence for the world, in brief. Washington: The world bank. Récupéré sur www.worldbank.org/wbi/gouvernence (visite le 10.06.2020).

4- Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2005). Measuring Governance Using Cross-Country Perceptions Data. The world bank. August.

5- kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2008). Governance Matters VII: Aggregate and Individual Governance Indicators 1996-2007. Policy Research Working Paper 4654, pp. 7-8.

6- Khan, & Mushtaq, H. (2006). Governance and Development. Workshop on Governance and Development. The world bank and DFID. 11-12November

7- Narayan, P. (2005). The saving and investment nexus for China: Evidence from cointegration tests. Applied Economics, 37, pp. 1979-1990.

8- North, D. (1991). institutions. Economic Perspectives, p99.

9- pesaran, M., Shin, Y., & Smith, R. (2001). Bounds testing to the of level relationships. Journal of applied econometrics, 16(3),pp 289-326.

10- pradhan, R., Norman, N., Badir, Y., & Samadhan, B. (2013). Transport infrastructure, foreign direct investment, and economic growth interactions in India: The ARDL bounds testing approach. Social and Behavioral Sciences, 104, pp. 914-921.

11- Régis, b. (2003). économétrie. paris: Dunod.p234.

12- Rodric, D., & al. (2004). Institutions Rule : The Primacy of Institutions Over Geography and Integration in Economic Development. Economic Growth, 9(2), june, pp131-165.
13- Rodrik, D. (2007). One Economics, Many Recipes: Globalization, Institutions and Economic Growth. princeton, New jersey, USA: Princeton University press. p188.
14- Schneider, A. (2008). Trade, Growth and Institutional Change: British Imperialism Revisited. 70. USA: Prouquest LLC,UMI Microform.
15- Williamson, J. (2000). What should the world bank think about the washington consensus?, The world bank research observer. 15(2), pp251-264. Récupéré sur http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKBN15229K (visite le :15.06.2020)
16- Williamson, J. (2003, septembre). un train de réformes, consensus de Washington : un bref et quelques suggestions. Finanves & Développement.
17- World Bank. governance indicators. Récupéré sur World Bank: http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.asp (visite le :01.07.2020)
18- بن حسين, ن .(2006) .الفساد، أسبابه، أثاره واستراتيجيات مكافحته إشارة لحالة الجزائر .مجلة الإقتصاد والمجتمع العدد4,ص.29 .
19- علي عبد الزهرة حسن، و عبد اللطيف حسن شومان. (2013). تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء ARDL. مجلة العلوم الإقتصادية، 9(34)، ص ص 174-210.
20- فريد ابرادشة. (2014). الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر العاصمة: جامعة الجزائر 3.ص ص147-148.
21- محمد زاهي، و بشير المغيربي. (2006). الديمقراطية والإصلاح السياسي - مراجعة عامة للأدبيات. تأليف المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر (المحرر)، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي. طرابلس: جامعة القاهرة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية.ص ص 2-3.
22- محمود سعيد الفاخري. (2016). الإقتصاد القياسي (المجلد 01). بنغازي: مركز بحوث العلوم الإقتصادية.
23- نورث, د .(2005) .أسس علم الإقتصاد المؤسسي الجديد .مركز المشروعات الخاصة CIP. Récupéré sur www.developmentinstitute.or